

## «الاستثمارات الوطنية»: نتائج البنوك الجيدة انعكست إيجاباً على السوق

قال تقرير الاستثمارات الوطنية إن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته الأسبوع الماضي على انخفاض طفيف وذلك مقارنة ببادائه خلال الأسبوع الماضي إذ حققت مؤشرات السوق العامة (الوزني - كويت 15) خسائر بنسب بلغت 0,1% و0,4% بينما استقر مؤشر (NIC 50) على نفس مستوى الأسبوع الماضي. وقد شهد المؤشر السعري ارتفاعاً مقداره 21,0 نقطة ما يعادل 0,3% زيادة عن الأسبوع الماضي والجدير ذكره هو ارتفاع المؤشر العام إلى أعلى معدلاته منذ قرابة الشهر إذ وصل إلى 7,178,8 نقطة وذلك في منتصف الأسبوع. أما بالنسبة للمتغيرات العامة فارتفع المعدل اليومي للكمية المتداولة والمعدل اليومي لعدد الصفقات خلال نفس الفترة ارتفاعاً كبيراً بنسب

## «كميفك»: المستثمر مل شللاً من الشركات المصابة ب«الموت السريري»

قال تقرير صادر عن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) إن أسواق الأسهم العالمية والعربية أنهت تداولات الأسبوع الماضي على وقع تصعيد جديد من قبل الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية. إقليمياً، انصرفت أسواق الأسهم الخليجية إلى شؤونها الداخلية خلال الأسبوع الماضي، فمع تدفق نتائج الشركات، شهدنا بعضها يعوض خسائر الانتكاسات الأخيرة كالأوراق الاماراتية وبورصة قطر بينما سارت مؤشرات الأسواق الأخرى في نطاق ضيق بين المكاسب والتراجع الخفيف نسوق الكويت للأوراق المالية وسوق مسقط للأوراق المالية وبورصة البحرين. وذكر التقرير أن البنوك الكويتية استهلت موسم الإفصاحات فبدأت نتائج كل من بنك الكويت الوطني وبنك الخليج لتحرك الآمال وتنعش الإيمان بوجود كيانسات ذات أداء تشغيلي مميز، فالمستثمر في سوق الكويت لسلاوق المالية مل من الشلل الذي أصاب الأغلبية الساحقة من شركات السوق والتي وصل بعضها إلى حالة الموت السريري. وسط افتتاح موسم النتائج، سجلت المؤشرات تذبذباً في أداؤها بين الارتفاع والهبوط خلال تداولات الأسبوع إلى أن استقر المؤشر السعري مع نهاية جلسة يوم الخميس عند مستوى 7,097,04 نقطة بنمو نسبته 0,3% مقارنة مع الأسبوع السابق. أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقد خالفاً الاتجاه إذ تراجعاً بنسبة 0,1% و0,4% على التوالي. أما فيما يتعلق بأداء قطاعات السوق، فقد اكتسبت معظمها باللون الأخضر إذ جاء في مقدمة الراجين مؤشر قطاع التكنولوجيا الذي نما بنسبة 1,1%. أما القطاعات المتراجعة فقد ترأسها مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية بعد أن مني بخسارة اسبوعية نسبته 1,7%. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 183,36 مليون سهم بنمو نسبته 50%، فيما ازداد المتوسط

اليومي لقيمة التداول بنسبة 51,9% ليصل إلى 63,37 مليون دولار. وقال التقرير أنه للأسبوع الثالث على التوالي، حقق مؤشر سوق دبي المالي ارتفاعات قوية ومتتالية خلال الأسبوع الماضي ليكمل مسيرة التعافي من خسائره في ظل الأداء الإيجابي لمعظم أسهم السوق بقيادة سهمي اربانتك وعمار، إلى ذلك، فقد اختتم مؤشر السوق اسبوعه بنمو بلغت نسبته 7,2% عند مستوى 4,903,46 نقطة ليتصدر أسواق الأسهم الخليجية. هذا وقد تزيّنت جميع قطاعات السوق النشطة باللون الأخضر إذ كان في مقدمة الراجين مؤشر قطاع العقار مسجلاً مكاسب اسبوعية نسبتها 9,6%. من ناحية أخرى، كان مؤشر قطاع الخدمات اقل الراجين مرتفعاً بنسبة 2,8%. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 924,77 مليون سهم بنمو نسبته 20,7%، فيما ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 6,7% ليصل إلى 495,55 مليون دولار. واصل مؤشر بورصة قطر مساره الصاعد للأسبوع الثالث على التوالي تزامناً مع بدء اعلان الشركات عن نتائجها المالية للخصف الأول من العام الحالي والتي تبدو أنها أفضل من نتائج العام السابق. إلى ذلك، فقد شهدت معظم الأسهم المدرجة عمليات شراء كثيفة قادت المؤشر لبني أسبوعه على مكاسب بلغت نسبته 2,5% مستقراً عند مستوى 3,349,31 نقطة. أما على صعيد القطاعات فقد انتحلت جميعها باللون الأخضر إذ جاء في مقدمتها قطاع العقار الذي نما مؤشره بنسبة 6,3% يليه مؤشر قطاع التامين بنسبة 6%. أما مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية فكان اقل الراجين مرتفعاً بنسبة 1,5%. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 16,63 مليون سهم بنمو نسبته 20,8%، كما ازداد المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 35,9% ليصل إلى 198,58 مليون دولار.

## خبير اقتصادي يدعو إلى إعادة بناء النظام المصرفي الإسلامي

القاهرة - رويترز: يقول خبير اقتصادي أمضى عقوداً بالقطاع المصرفي إن اعتبارات شرعية وعملية تدعو إلى إعادة النظر في الهياكل والأدوات التي تعمل بها البنوك الإسلامية وفي مقدمتها أداة الراجين واسعة الانتشار. وفي كتابه «حتمية إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي» يقول بسون كامل فهمي الخبير السابق بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة إنه لا يوجد فارق كبير بين الشكل النهائي للهيكلة والأدوات في البنوك الإسلامية والتقليدية ويرى «حتمية» إعادة هيكلة القطاع بشكل شامل. ويبرر ذلك بأن الأدوات الحالية للبنوك الإسلامية تعد نواة لخلق سوق آجلة يتلاقى فيها العرض والطلب على الائتمان من خلال «توسيط وهمي» للسلع مما يؤدي في النهاية إلى تقشي الريا في المعاملات المالية والاضطرار إلى الاعتراف به بطرق مسترة، الأمر الذي يتناقض مع الهدف الذي قامت البنوك الإسلامية لأجله وهو تقديم بديل متوافق مع الشريعة. ينتقد فهمي أدوات مثل عقد المرابحة الذي يشكل الجانب الأكبر من معاملات البنوك الإسلامية وعقد الشراكة المتناصصة وعقد الإجارة المنتهية بالتملك (التأجير التمويلي) والاستصناع والتوريق الفردي والمنظم ويخلص إلى أنها «تؤول جميعها إلى الغرر ويبع العنبة، المنهي عنه في الإسلام ويوصي بضرورة إلغائها». ولا يقف عند رفض الأدوات بل يوجه سهام انتقاده إلى ما يصفها بالمشكلات الهيكلية للبنوك الإسلامية مثل ظاهرة خلط الأموال في الحسابات الاستثمارية وغلبة أرصدة الديون على المراكز المالية وعدم فاعلية الأدوات النقدية المعمول بها.

ويرجع الخبير الحاصل على ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية العامة من جامعة هارفارد الأميركية ودرتوره في الاقتصاد الإسلامي من جامعة القاهرة - جذور الخلل الذي يطالب بتصحيحه إلى الانطلاق من محاولة محاكاة البنوك التقليدية وتأخر صدور الفتاوى إلى ما بعد بدء العمل بكل أداة مصرفية إسلامية والاستثمارات الضخمة في الهياكل والأدوات الحالية. وقال لـ«رويترز» في مقابلة عبر الهاتف «البنوك الإسلامية بدأت بآراء فقهاء سطحية جداً». بدأت البنوك الإسلامية عملها بإداة المرابحة التي تظل حتى الآن الأكثر استخداماً في القطاع وهي اتفاق بين البنك وأحد عملائه يطلب فيه العميل من البنك شراء سلعة على أن يتعهد بإعادة شرائها فور تملك البنك لها على أساس أجل بعد إضافة هامش ربح إلى التكلفة الأصلية

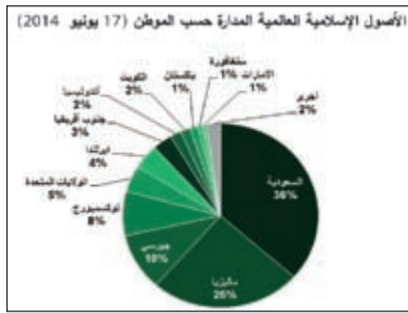
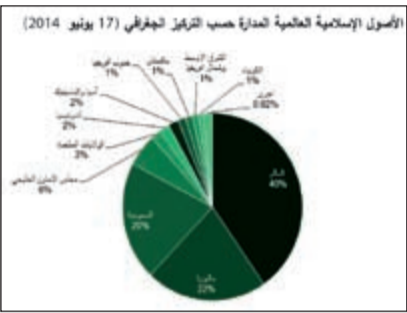
بمعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 52,0%، إذ بلغ المعدل 17,9 مليون دينار خلال الأسبوع بالمقارنة بمعدل 11,8 مليون دينار للأسبوع السابق. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير، إلا أن المعدل في الأسبوع الماضي يعد طبيعياً بينما الانخفاض الذي حصل في الأسبوع قبل الماضي كان غير مسبوق، أيضاً قد يكون لتوارد النتائج المالية للنصف الأول تأثير إيجابي، حيث استهلها قطاع البنوك إذ كانت بالخصصات وعمليات تسوية الديون وتبع ذلك زيادة للنشاط على الأسهم القيادية. هذا ولم تعلن سوى 12 شركة من أصل 181 شركة يجب عليها الإعلان عن أرباح النصف الأول.

## «الخدمات المصرفية» و«الصفوك» يسيطران على صناعة التمويل الإسلامي بـ 80%

ذكر تقرير شركة «بيتك» للابحاث، المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن الصناديق الإسلامية أنه في الربع الثاني من العام الحالي بلغ إجمالي الأصول المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم نحو 1,8 تريليون دولار كما في نهاية 2013. ولاتزال يسيطر عليها قطاعاً الخدمات المصرفية والصفوك بنسبتي 80% و15%، على التوالي، من إجمالي الأصول. ويتوقع على نطاق واسع أن تتجاوز القيمة الإجمالية لأصول التمويل الإسلامي عالمياً حاجز الـ 2 تريليون دولار في عام 2014، بل ويتوقع حدوث ذلك في الربع الثالث من هذا العام، وذلك نظراً للزخم الهائل للنمو الذي شهده النصف الأول بالإضافة إلى وجود عدد من المبادرات المخطط لتنفيذها خلال الفترات المقبلة من قبل الجهات المهتمة والمعنية بالتمويل الإسلامي في القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء. ومن المتوقع أن يتعزز تقدم الصناعة بفعل تزايد الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في البلدان الإسلامية التي لم تدخل صناعة التمويل الإسلامي بعد، ومن خلال زيادة التوعية التي يقوم بها العالم بقيمة المقترحات والحلول التي يقدمها التمويل الإسلامي، فضلاً عن المبادرات التنظيمية التي من شأنها تسهيل عمل الهياكل المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مختلف أنحاء العالم من أجل تقدم هذه الصناعة في المستقبل.

استعراض أداء الصناديق الإسلامية خلال النصف الأول من 2014، نما الإجمالي العالمي للأصول المدارة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة 4,9% مسجلة رقماً قياسياً جديداً قدره 75,1 مليار دولار نتيجة للتخصيص المستمر لرأس المال نحو المنتجات الإسلامية والمكاسب التي تستند إلى الأداء الفعلي. وارتفع عدد الصناديق الإسلامية من نحو 800 في 2008 إلى ما يقدر بـ 1,069 صندوقاً كما في 17 يونيو 2014. تحتفظ السعودية وماليزيا بما يتجاوز 60% من إجمالي أصول الصناديق الإسلامية على الصعيد العالمي، وقد حافظ كلا البلدين على صفاتهما بصورة مستمرة بفضل الأسس القوية للتمويل

## 75% نمو بالنصف الأول «بيتك للأبحاث»: 75 مليار دولار الأصول المدارة المتوافقة مع الشريعة عالمياً.. رقم قياسي جديد



الإسلامي في البلدين والقاعدة العريضة من المستثمرين التي تولي اهتمامها للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كل من السعودية وماليزيا. كما جذبت البلدان الأوروبية التي أعلنت عن طموحاتها في إدارة الصناديق الإسلامية جزءاً كبيراً من الأصول الإسلامية المدارة - لوكسمبورغ 8% وإيرلندا 4% - أن السعي نحو إجراءات خفض التكاليف في ظل ظروف السوق العالمي غير المستقرة خلال السنوات القليلة الماضية من شأنه أن يفسر كيفية انتشار الأعمال الخارجية وتكونها مالوفة -مثل جبرسي وجزر كايمان وجيرنزي- بين مديري الصناديق الإسلامية. هذا وقد أحرزت الأسواق المالية الإسلامية الناشئة مثل اندونيسيا وباكستان والإمارات تقدماً جديراً بالثناء في إدارة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب تقديمها في قطاعات أخرى من صناعة التمويل الإسلامي.

ويستثمر الجزء الأكبر من الأصول المحفوظ بها لدى مديري الصناديق الإسلامية في السعودية وماليزيا في الأسواق المحلية حيث التفضيلات المستقرة للأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أدوات المال منخفضة المخاطر. ويسعى المستثمرون وراء أدوات السيولة قصيرة الأجل هذه وخاصة في ماليزيا - حيث تمثل 27% من إجمالي الاستثمارات الإسلامية في سوق الأوراق المالية - والتي جعلت سوق المال الإسلامي المحلي مفعماً بالنشاط.

وبسبب طبيعة التمويل الإسلامي القائمة على الأصول، فإن الاستثمارات الإسلامية متزامنة بشكل أكبر مع استراتيجيات بديلة، وأنه ليس من المستغرب، بناء على ذلك، أنه يتم استثمار 16% من الأصول الإسلامية المدارة على المستوى العالمي في السلع، وهي فئة كبيرة من الاستثمارات البديلة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الأصول المدارة في هذه الفئة هي بمشاركة عدد قليل من الصناديق الإسلامية الكبيرة للمناجزة في السلع قصيرة المدى التي يقع مقرها في السعودية والعديد من صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة التي تستثمر في المعادن الثمينة من

المتحدة وجنوب أفريقيا أيضاً إلى الاستراتيجيات العالمية لتوزيع الأصول. تتواصل الأسهم المسيطرة على محافظ مديري الأصول الإسلامية، مشكلة 44% من إجمالي الأصول الإسلامية المدارة. ويتبع في الوقت الحاضر سوى جزء صغير من إجمالي الأصول الإسلامية المدارة وتنشأ في الغالب من الصناديق العقارية التي تركز على دول مجلس التعاون الخليجي وعدد قليل من الصناديق الاستثمارية العقارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (صناديق الاستثمار العقاري) التي تتخلق من ماليزيا. ومع ذلك، فقد ظهرت مؤشرات على حدوث نمو وشيك في الطروحات العقارية ذات الصلة بالصناديق الإسلامية، وأبرزها النشاط المزدهر لقطاع الإنشاءات والذي يدعم القطاع العقاري في منطقة الخليج.

وهكذا، فقد شهدت الصناديق الإسلامية ربعاً آخر من الأداء الجيد وهو ما انعكس في صورة طفرة كبيرة من الأصول المدارة أدوات استثمارية معقدة وفئات الأصول. ويعكس هذا بوجه عام تحسن أداء الصناعة إدارة الأصول على نطاق إدارة الأعمال، وكانت هناك تطورات عدة شملت دخول مدراء جدد في قطاع الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق الناشئة وتقدم منتجات بديلة جديدة لتحرير أسواق الأسهم المحلية والعمل على فاعلية أدائها في كبرى البلدان التي يعمل فيها التمويل الإسلامي ويعد ذلك دليلاً على نشاط النمو والابتكارات الخلاقة في إدارة الصناديق الإسلامية. وتأتي توقعات النصف الثاني من عام 2014 لقطاع الصناديق الإسلامية متفائلة، على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الأصول المدارة في هذه الفئة هي بمشاركة عدد قليل من الصناديق الإسلامية الكبيرة للمناجزة في السلع قصيرة المدى التي يقع مقرها في السعودية والعديد من صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة التي تستثمر في المعادن الثمينة من

## 48 تريليون دولار استثمارات واعدة في الطاقة لمواجهة الطلب العالمي بحلول 2035

يتركز في الاستثمار في الشرق الأوسط. وأشار التقرير إلى أن الاتفاق على النفط والغاز سيشهد ارتفاعاً من 250 ملياراً إلى 850 ملياراً سنوياً بحلول 2035، وسيكون معظم حصة الزيادة في الأنفاق من نصيب مشروعات الغاز الطبيعي. وحلت دول شمال أمريكا في المنتصف بين الدول التي زادت من استثماراتها في الطاقة خلال الأونة الأخيرة، مما سيجعل لها فرصة في أن تكون غالبية الاستثمارات من نصيبها في مجال النفط والغاز بحلول 2035.



الاستثمارات في الطاقة بسبب التأثيرات البيئية وانعكاساتها على الأسعار. ووفقاً لأحداث التقرير التي أظهرت أن الاستثمار السنوي في الطاقة وتوريد الكهرباء تضاعف منذ عام 2000 مع حدوث توسع في الاستثمارات في مواد الطاقة المتجددة خلال نفس الفترة. كما أن الاستثمار الأوروبي في إنتاج الغاز الطبيعي كان أكبر من جميع أنحاء العالم، في نفس المجال. وتشمل الاستثمارات

لكن في حالة النفط فإن التركيز في مواجهة الطلب المتزايد سيحتل إلى الدول الرائدة في توريد النفط في منطقة الشرق الأوسط. في ظل توقعات باستنفاد الزيادة في تمويل النفط من دول غير أوبك بحلول 2020. وذكر التقرير أن التوقعات بزيادة الاستثمارات في دول منطقة الشرق الأوسط غير مؤكدة في ظل أولويات الحكومات في الأنفاق إلى جانب الوضع السياسي والأمني مما قد يقف عائقاً أمام الإنتاج.

### مدحت فأخوري

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة عن فرص للاستثمار في الطاقة تقدر قيمتها بـ 48 تريليون دولار خلال الفترة حتى 2035 وفقاً لتقرير الوكالة عن الاستثمارات في مجال الطاقة، في نظرة مستقبلية حول التوقعات في هذا القطاع الهام نقلاً عن صحيفة الدبلي تليغراف. وذكر التقرير أن الاستثمار في مشروعات الطاقة على المستوى العالمي في الوقت الحالي تبلغ 1,6 تريليون دولار سنوياً وستنمو تدريجياً خلال العشريين القادمين لنحو 2 تريليون دولار، وأن الاتفاق السنوي على مشروعات الطاقة في استهلاك الطاقة ستزيد من 130 مليار دولار وقتنا الحالي إلى 550 مليار دولار بحلول 2035، وفقاً لتقارير 2012. وأعلن المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة ماريو فأن بدهوفسن عن مخاوفه من مخاطر حدوث قصور في سوق الطاقة وخاصة بعد الأحداث الإقليمية التي قد تمنع بأمم الطاقة العالمي، إلى جانب مخاطر سوء توجيه